وزعت آجال الاستحقاق بصورة مدروسة بما يحد من تركز الالتزامات في عام واحد أو خلال فترات زمنية متقاربة.. والسداد من 2027 حتى 2035

الكويت تدير استحقاقات الدين العام.. بمرونة وكفاءة عالية

■ 2027 سيشهد سداد 1,8 مليار دينار على 5 شرائح.. واحدة منها «دولية» ■ 2028 الكويت ستسدد 1,58 مليار دينار.. بينها 600 مليون دينار «محلية»

علي إبراهيم

أظهرت خريطة استحقاقات أدوات الدين العام خلال الفترة من 2027 إلى 2035، أن استراتيجية إدارة الدين اعتمدت على توزيع آجال الاستحقاق بصورة مدروسة، بما يحد من تركز الالتزامات في عام واحد أو خلال فترات زمنية متقاربة، ويمنح المالية العامة مرونة أكبر في إدارة السيولة وخطط إعادة التمويل، ويعكس هذا التوزيع الفني حرص الكويت على بناء هيكل استحقاقات متوازن يقلل من مخاطر إعادة التمويل، ويتيح التعامل مع الالتزامات المستقبلية بكفاءة أعلى.

ويشير هيكل الاستحقاقات إلى أن الكويت تجنبت ما يعرف في أسواق الدين بـ «جدار الاستحقاقات»، وهو تركز مبالغ كبيرة من الدين في فترة زمنية قصيرة، الأمر الذي قد يفرض ضغوطا على السيولة أو يرفع مخاطر إعادة التمويل، وبدلا من ذلك جاءت الاستحقاقات موزعة على سنوات متعددة وشرائح زمنية مختلفة، بما يتيح للحكومة مرونة أكبر في إدارة التدفقات النقدية واختيار التوقيت المناسب لإعادة إصدار أدوات الدين أو سدادها.ويكشف جدول الاستحقاقات عن أن أدوات الدين موزعة على شرائح متعددة تتفاوت في قيمها ومواعيد استحقاقها، مع وجود سنوات تنخفض فيها الالتزامات بشكل ملحوظ، بل تخلو إحداها من أي استحقاقات، وهو ما يوفر مساحة زمنية مريحة لإعادة ترتيب برامج الاقتراض وإصدار أدوات دين جديدة عند الحاجة، دون التعرض لضغوط تمويلية متزامنة. ويعكس توزيع الاستحقاقات بين أدوات الدين المحلية والدولية تنويعا في مصادر التمويل، بما يقلل الاعتماد على سوق بعينها، ويمنح صناع القرار مرونة في المفاضلة بين الاقتراض المحلي أو الخارجي وفق ظروف الأسواق ومستويات أسعار الفائدة، ويعد هذا التنوع أحد العناصر الأساسية في استراتيجيات إدارة الدين العام، إذ يسهم في الحد من مخاطر التمويل ومخاطر تقلبات الأسواق.

وجاءت توزيعات استحقاقات الدين العام للكويت محليا ودوليا وفق بيانات أدوات الدين الصادرة عن بنك الكويت المركزي وإدارة الدين العام في وزارة المالية كالتالي:

● **2027**: في عام 2027 الكويت تحتاج الكويت إلى سداد نحو 1,86 مليار دينار من أدوات الدين، بينها 500 مليون دينار أدوات دين محلية، و1,363 مليار دينار (4,5 مليارات دولار) أدوات دين دولية.

وتتوزع أدوات الدين المطلوب سدادها في 2027 على 5 شرائح، 4 منها محلية وواحدة دولية، وتبدأ الاستحقاقات المحلية بـ 50 مليون دينار في 9 يونيو، و100 مليون دينار في 30 يونيو، و150 مليون دينار في يوليو، و200 مليون دينار في ديسمبر، أما المطالبات الدولية فتكون مرة واحدة في 20 مارس بواقع 4,5 مليارات دولار.

● **2028**: في عام 2028 تحتاج الكويت إلى سداد 1,584 مليار دينار أدوات دين، من بينها 600 مليون دينار أدوات دين محلية، و984,75 مليون دينار (3,25 مليارات دولار) أدوات دين دولية.

وتتوزع استحقاقات ادوات الدين خلال العام على 5 شرائح 4 منها محلية وشريحة واحدة دولية، أما المحلية فتبدأ بـ 200 مليون دينار في ابريل، و150 مليون دينار في يونيو، و100 مليون دينار في يوليو، و150 مليون دينار في اغسطس، أما أدوات الدين الدولية فتبلغ 3,25 مليارات دولار تستحق في أكتوبر.

● **2029**: في عام 2029 يبلغ المطلوب من الكويت سداده نحو 750 مليون دينار تمثل في مجملها أدوات دين محلية، موزعة على 4 شرائح، الأولى بنهاية يناير بقيمة 150 مليون دينار، والثانية في أبريل بـ 200 مليون دينار، والثالثة في مايو بـ 150 مليون دينار، والرابعة في يونيو بـ 250 مليون دينار.

● **2030**: في عام 2030 يبلغ المطلوب من الكويت سداده 1,3 مليار دينار، من بينها 400 مليون دينار أدوات دين محلية، و909 ملايين دينار (3 مليارات دولار) أدوات دين دولية.

وتتوزع المبالغ المستحقة على 3 شرائح للدين العام، 2 منها محلية وواحدة دولية، أما المحلية فمطلوب سداد 150 مليون دينار في أغسطس، و250 مليون دينار في سبتمبر، و3 مليارات دولار في أكتوبر.

● **2031**: في عام 2031 تبلغ المطالبات على الكويت نحو 350 مليون دينار جميعها أدوات دين محلية، موزعة على 3 شرائح، يستحق الأول منها في فبراير بقيمة 150 مليون دينار، وفي أبريل 100 مليون دينار، وفي يونيو 100 مليون دينار.

● **2032**: في 2032، تبلغ المطالبات على الكويت 500 مليون دينار جميعها أدوات دين محلية، موزعة على 3 شرائح، تستحق الاولى فيها وفي اغسطس 100 مليون دينار، وفي 22 سبتمبر 200 مليون دينار، وفي 29 سبتمبر 200 مليون دينار.

● **2033**: وفي 2033 تبلغ المطالبات على الكويت 100 مليون دينار جميعها أدوات دين محلية موزعة على شريحتين تستحق الأولى فيها بتاريخ 4 مايو بواقع 50 مليون دينار، والثانية في 15 يونيو بـ 50 مليون دينار.

● **2035/2034**: وفي 2034 لا توجد أي مطالبات على الكويت، اما في 2035 توجد 1,6 مليار دينار مطالبات دين من بينها 100 مليون دينار دين محلي، و1,5 مليار دينار (5 مليارات دولار) دين دولي، ويتوزع الدين على 3 شرائح 2 منهم محلي وواحد دولي، أما المحلي فيكون الاستحقاق في 29 أغسطس بواقع 50 مليون دينار، و3 اكتوبر بواقع 50 مليون دينار، أما الدولي فيستحق في 9 أكتوبر بواقع 5 مليارات دولار.

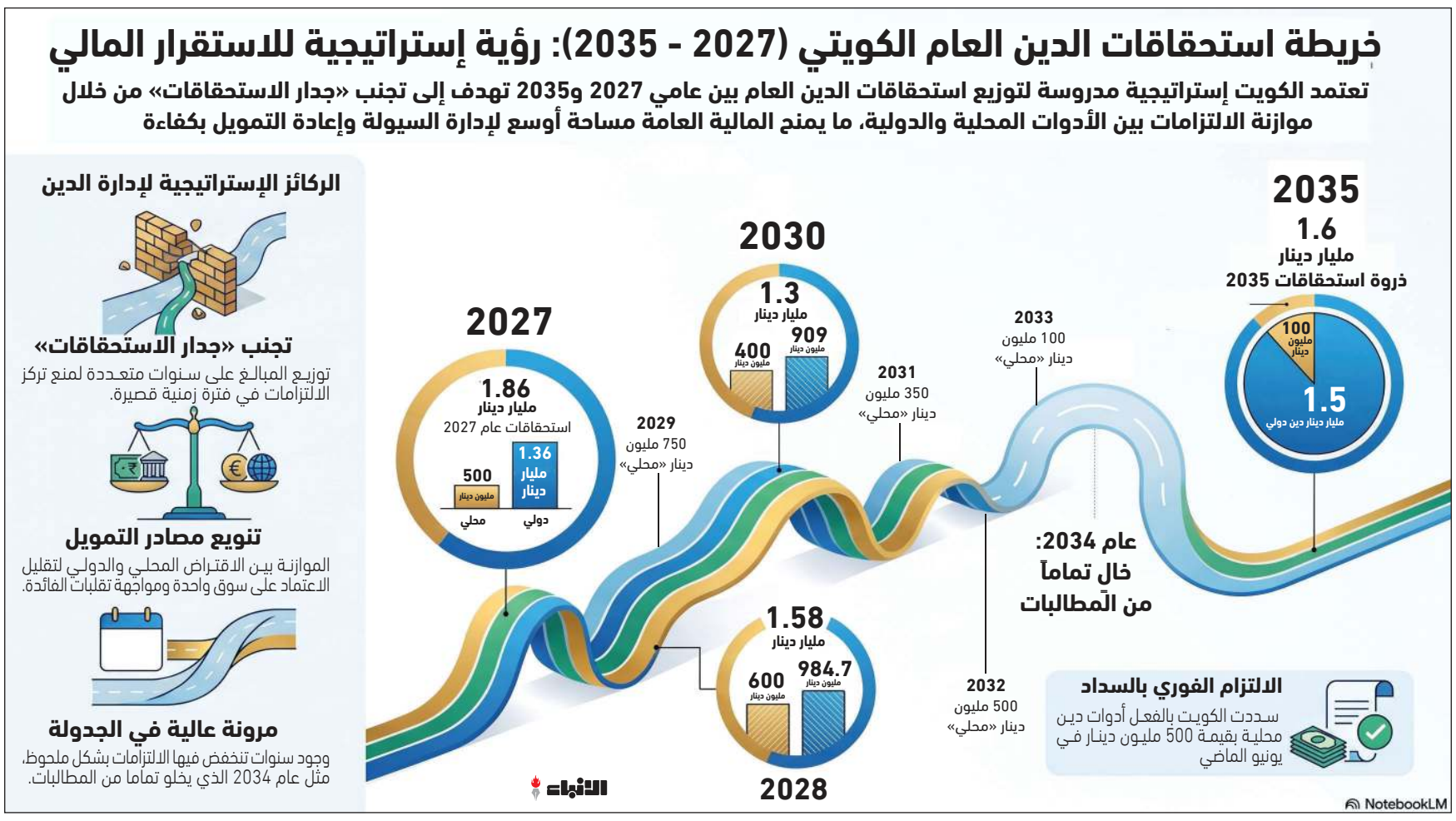

500 مليون دينار سُددت في يونيو

أظهرت البيانات أن الكويت سددت أدوات دين محلية بقيمة 500 مليون دينار في يونيو الماضي.

وكانت الـ 500 مليون قد صدرت قبل عام بواقع 160 مليون دينار للبنوك الإسلامية، و340 مليون دينار أدوات دين للبنوك التقليدية، بمعدل فائدة ثابت 4,375٪.

s&p: البنوك الخليجية قادرة على تحمّل التصعيد الكبير للحرب

توقعت وكالة ستاندرد آند بورز (s&p) أن تؤدي الحرب إلى تباطؤ النمو وضعف الربحية وتراجع مؤشرات جودة الأصول للبنوك في دول مجلس التعاون الخليجي، وفي الوقت نفسه، نعتقد أن البنوك ستكون قادرة على استيعاب ذلك، وسيساعدها على ذلك الهوامش القوية لرأس المال التي تمتلكها، والانخفاض الدوري للقروض المتعثرة، والهوامش الحالية للمخصصات بالإضافة إلى الانكشاف المحدود على القطاعات المتأثرة بشكل مباشر وتدابير التيسير التنظيمية.

وقالت الوكالة: في حالة حدوث تصعيد كبير للحرب، قد يكون هناك تباطؤ كبير في النشاط الاقتصادي ومعنويات المستثمرين، مما يؤدي إلى تداعيات سلبية أكبر على البنوك الخليجية، ومع ذلك، حتى في هذا السيناريو، نتوقع أن تكون البنوك قادرة على تحمل مستوى الضغط الكبير الذي يمكن أن يتخذ شكل هروب لرأس المال أو تراجع شديد في جودة الأصول. وتتوقع الوكالة انخفاضا طفيفا في ربحية البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة 2026ـ2027، وسيكون ارتفاع تكلفة المخاطر وبطء التوسع الائتماني من العوامل الرئيسية المساهمة، على الرغم من أن استقرار أسعار الفائدة وتحسين الكفاءة سيساعدان على ذلك، وعلى الرغم من انخفاض أسعار الفائدة خلال العامين الماضيين، لاتزال الودائع لأجل تمثل ما يزيد قليلا على 50٪ من ودائع العملاء، باستثناء الإمارات وسلطنة عمان، وأشارت الوكالة إلى أن النظام المصرفي في الكويت يتمتع بسيولة خارجية وفيرة لتحمل مستويات من الضغوط.

بالإضافة إلى ذلك، أسهمت الاقتصادات المحلية الأكبر حجما والنمو الأسرع في دعم ربحية البنوك في الإمارات والسعودية، ما أدى إلى تحسين الكفاءة التشغيلية على المستوى الإقليمي، وقد أسهمت التكلفة المنخفضة نسبيا للتمويل والتخفيضات المستمرة في تكلفة المخاطر على مدى السنوات القليلة الماضية في دعم هامش الفائدة الصافية لديهم، الذي يعد الأعلى في المنطقة، حيث بلغ بين 2,7٪ و2,8٪ في نهاية شهر مارس.

وأضاف التقرير: لا نعتقد أنه من المرجح أن يؤدي انخفاض الربحية إلى إضعاف المرونة المالية للبنوك في دول مجلس التعاون الخليجي، نظرا لامتلاكها هوامش رأس مال قوية، حيث بلغ متوسط نسبة الشريحة الأولى لأكبر 50 بنكا في المنطقة نحو 17٪ في نهاية مارس 2026.

لتعزيز جاهزية الطلبة وحديثي التخرج لسوق العمل

«بيت التمويل» يطلق النسخة الثالثة من «KFH Academy»

أعلن بيت التمويل الكويتي عن إطلاق النسخة الثالثة من برنامج KFH Academy، إحدى أبرز مبادراته التدريبية الموجهة لطلبة الجامعات وحديثي التخرج، وذلك ضمن استراتيجيته للاستثمار في رأس المال البشري وتمكين الشباب والكفاءات الوطنية وتعزيز جاهزيتها لمتطلبات سوق العمل والقطاع المصرفي.

وأقيم حفل إطلاق البرنامج في المقر الرئيسي للبنك بحضور عدد من القيادات والمسؤولين، من بينهم رئيس التحول للمجموعة بالتكليف لمياء الطبطبائي، ورئيس العلاقات العامة والإعلام للمجموعة يوسف الرويح، ونائب المدير العام للتحول الرقمي والابتكار م.طارق العجيل، ونائب مدير عام البطاقات المصرفية طلال العربيد، ونائب المدير العام للمنتجات نهال المسلم، ومدير أول العلاقات العامة والفعاليات فهد السعد، ومدير استقطاب المواهب نواف المشري. ويأتي إطلاق النسخة الثالثة استكمالا للنجاحات التي حققتها النسختان السابقتان، حيث تطور البرنامج إلى منصة تدريبية متكاملة تجمع بين الجانب الأكاديمي والتطبيق العملي، وتوفر للمشاركين فرصة اكتساب الخبرات والمعارف من مؤسسة مالية إسلامية رائدة عالميا، بما يسهم في تنمية المهارات الفنية والقيادية وتعزيز ثقافة الابتكار والعمل المؤسسي.

ويستهدف البرنامج الطلبة وحديثي التخرج من الفئة العمرية بين 18 و24 عاما، من خلال ثلاثة مسارات تدريبية متخصصة تشمل: العلاقات العامة، وإدارة الأعمال، والتحول الرقمي وتكنولوجيا المعلومات. كما يتضمن البرنامج محاضرات تخصصية، وورش عمل، وتدريبا عمليا، وزيارات ميدانية.

وقال نائب المدير العام للتحول الرقمي والابتكار في بيت التمويل الكويتي، م.طارق العجيل، إن إطلاق النسخة الثالثة من البرنامج يؤكد دور البنك في ترسيخ ثقافة الابتكار وإعداد جيل قادر على مواكبة التحولات المتسارعة في قطاع الخدمات المالية، مشيرا إلى أن البرنامج يركز على تنمية التفكير الإبداعي وتعزيز القدرة على ابتكار حلول عملية ذات قيمة مضافة. وأضاف أن البنك يوفر بيئة تدريبية تفاعلية تتيح للمشاركين التعرف على أحدث التقنيات والتوجهات الرقمية والمشاركة في تجارب عملية تعزز جاهزيتهم للعمل في القطاع المصرفي.

وأشار العجيل إلى أن وجود المشاركين في بيئة عمل بيت التمويل الكويتي يمثل قيمة مضافة لتجربتهم التدريبية، نظرا لريادة البنك في مجالات التحول الرقمي والابتكار على مستوى القطاع المصرفي، ما يتيح لهم الاطلاع عن قرب على أفضل الممارسات والتطبيقات الرقمية الحديثة، واكتساب خبرات عملية تعزز من جاهزيتهم المهنية وتوسع آفاقهم المستقبلية.

من جانبه، أكد مدير أول العلاقات العامة والفعاليات في بيت التمويل الكويتي، فهد السعد، أن برنامج KFH Academy أصبح منصة تدريبية متكاملة لإعداد الكفاءات الشابة، لافتا إلى أن النسخة الحالية تتضمن محتوى أكثر تنوعا من خلال ورش العمل والمحاضرات المتخصصة والزيارات الميدانية التي تثري تجربة المشاركين وتوسع خبراتهم المهنية.

وأوضح أن مسار العلاقات العامة ضمن البرنامج يهدف إلى تعريف المشاركين بالدور الاستراتيجي للعلاقات العامة في دعم أهداف المؤسسات، وتعزيز سمعتها، وبناء علاقات فاعلة ومستدامة مع مختلف أصحاب المصلحة، لافتا إلى أن المسار يقدم تجربة تدريبية متكاملة تجمع بين المعرفة الأكاديمية والتطبيق العملي، من خلال الاطلاع على أحدث ممارسات الاتصال المؤسسي، وإدارة المحتوى، وتنظيم الفعاليات، والتواصل الإعلامي، بما يسهم في صقل مهارات المشاركين وإعدادهم لمواكبة متطلبات القطاع.

وأضاف أن البرنامج يركز أيضا على تنمية المهارات الشخصية، مثل الاتصال الفعال، والعمل الجماعي والقيادة، إلى جانب تعريف المشاركين بثقافة البنك وقيمه المؤسسية.

بدوره، قال مدير استقطاب المواهب في بيت التمويل الكويتي، نواف المشري، إن برنامج KFH Academy يجسد التزام البنك بالاستثمار في رأس المال البشري وتطوير الكفاءات الوطنية الشابة. وأضاف أن البرنامج يوفر للمشاركين فرصة فريدة للتعرف على بيئة العمل المصرفية عن قرب، واكتساب مهارات مهنية وشخصية متقدمة، بما يسهم في تعزيز جاهزيتهم لسوق العمل وتمكينهم من بناء مسارات مهنية واعدة. وأكد المشري أن البرنامج يشهد تطويرا مستمرا في محتواه ومساراته التدريبية بما يواكب متطلبات المستقبل والتحولات المتسارعة في القطاع المالي، مشيرا إلى أن الاستثمار في الكفاءات الوطنية يمثل إحدى الركائز الاستراتيجية لبيت التمويل الكويتي، باعتباره أساسا لتحقيق النمو المستدام وتعزيز التميز المؤسسي. وتعد KFH Academy من المبادرات التدريبية الرائدة التي أطلقها بيت التمويل الكويتي لإعداد وتأهيل الطلبة وحديثي التخرج عبر برنامج متكامل يجمع بين التدريب العملي وورش العمل والمحاضرات التخصصية والزيارات الميدانية، بهدف تطوير المهارات المهنية والقيادية والرقمية وتعزيز ثقافة الابتكار وإعداد كوادر وطنية مؤهلة للمستقبل.

من اليمين يوسف الرويح وم.طلال العربيد وطارق العجيل ونهال المسلم

م. طارق العجيل

فهد السعد

نواف المشري

م. طارق العجيل ونواف المشري وفهد السعد خلال الإعلان عن إطلاق KFH Academy

لمياء الطبطبائي ونهال المسلم

طلبة الاكاديمية